الفصل الثالث

وقد أقبل السوق

توجد قوى عديدة تفعل فعلها في تحويل التعليم العالي. لكن أشدها قوة وبالتأكيد أكثرها فعلاً هي تحول صناع السياسات نحو نظام للتعليم العالي يكون ذا توجه للسوق وبعيد عن نظام يتسم بالتدخل الحكومي. إن هذا التحول نحو السوق يمثل تغييراً جذرياً لنزعة قديمة استمرت طويلاً – لأكثر من خمسة عقود – كان توجهها دوماً نحو أنظمة تضع الدولة بنيتها وهيكلتها.

عند دراستنا لهذا التحول في التعليم العالي، كنا نركز اهتمامنا على خمس قوى تفعل فعلها في هذا التحول، ألا وهي: تنامي التنافس بين الكليات والجامعات التقليدية غير الربحية، وأثر أولئك الجدد الذين يقدمون التعليم العالي ومنهم مؤسسات ربحية تمنح الدرجات العلمية والبرامج والمؤسسات الافتراضية والجامعات التابعة للشركات، وأثر التقنية الرقمية وعولمة التعليم العالي، وأخيراً تزايد اعتماد القادة السياسيين على قوى السوق في سبيل هيكلة التعليم العالي. وهذه القوى كلها متشابكة وتتفاعل فيما بينها، ويبدو أن كل واحدة منها تقوي الأخرى، إنما أشدها قوة وبالتأكيد أكثرها فعلاً هي تلك المتجسدة في تحول صناع السياسات نحو نظام للتعليم العالي يكون ذا توجه نحو السوق مبتعداً عن نظام يتسم بالتدخل الحكومي. ويبدو أن تلاقي هذه القوى

الخمس معاً يشكل قوة كبيرة جداً تكفي لإحداث تغيير في نظام عرف عنه الاستقرار بشكل لافت.

التحول من التدخل الحكومي نحو السوق

يمثل التحول نحو السوق تغييراً جذرياً لنزعة قديمة استمرت أكثر من خمسة عقود كان توجهها نحو أنظمة تضع الدولة بنيتها وهيكلتها. عندما ازداد بصورة مفاجئة عدد الكليات والجامعات العامة في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي انتقلت طريقة الحكم من نظام الجامعة الواحدة (مثل جامعة كاليفورنيا، كما كانت جامعة بيركلي Berkley تعرف آنذاك) إلى نظام المجمع الجامعي المتعدد (مثل منظومة جامعة كاليفورنيا الشهيرة University of California System، كما وصفها ودعاها وأشاد بها كلارك اكرّ Clark Kerr)، ثم إلى منظومة المنظمات في عدد كبير من الولايات (مثل المخطط الرئيسي لكاليفورنيا California Master Plan الذي حدد أماكن مجموعة جامعة كاليفورنيا ومنظومة جامعة الدولة في كاليفورنيا State University ومنظومة كليات المجتمع بكاليفورنيا Community College System. ثم عمدت بعض الولايات إلى جانب ذلك لإنشاء مجلس تنسيقي أو مجلس محافظين (ومثاله، هيئة كاليفورنيا للتعليم ما بعد الثانوي California Postsecondary Education Commission). إن الهدف من تشكيل هذه الهيئات العليا هو حفظ النظام وتحقيق الفاعلية في هذا العدد المتنامي من كليات وجامعات الدولة. وقد تضمنت مسؤولياتها، فيما تتضمنه، تحديد أدوار المؤسسات والتقليص ما أمكن من ازدواجية البرامج وتداخلها، وتبسيط مهام المجالس التشريعية في تخصيص الموارد للجامعات كل على حدة، وتقديم شيء من الحماية للتعليم العالي يقيه من سياسة الولاية (من تقرير بعنوان "About the Commission", 2003).

أما الآن، فالوضع قد تغير. فالهيئة العليا ليست قادرة على الحيلولة دون ذلك الزحف البطيء للرسالة وازدواجية البرامج وتداخلها على الرغم من فاعليتها وقدرتها في تنظيم وتنسيق التوسع في حجم ومجالات تلك المنظومة العامة للتعليم العالي.

وليس بمقدورها أن تعالج أموراً ذات علاقة بالتكلفة والفاعلية، أو جودة التعلم، ولا تستطيع أن تجعل من التعليم العالي سنداً داعماً لعملية الإصلاح في التعليم الابتدائي والثانوي. فنفد صبر المشرعين، وأضحت المحاسبة والمساءلة موضوعاً له أهميته الكبرى.[1] تقول الرابطة الوطنية لحكام الولايات: «الآن، وأكثر من أي وقت مضى، تصبح استجابة المؤسسات [لما بعد التعليم الثانوي] للاحتياجات المتغيرة عند الطلبة وأرباب العمل أمراً بالغ الأهمية للتنافسية الاقتصادية في الولايات» (National Governors Association, 2001). وهذا يدل دلالة واضحة على أن حكام الولايات يشعرون بضرورة «أن يعمل التعليم ما بعد الثانوي على تحسين انتاجيته ورفع مستوى المساءلة.» (National Governors Association, 2002، وانظر أيضاً Feemster, 2003). ونتيجة لذلك، زاد الاهتمام في التحول من الاعتماد على الإشراف والتدخل الحكومي إلى استخدام السوق وسيلة لتحقيق الأغراض العامة للتعليم العالي. وتطلّب الابتعاد عن التدخل الواسع في المنظومة كلها في بعض الأحيان (وليس بالضرورة في كل حين) إبرام اتفاقيات محددة مع مؤسسات إفرادية بخصوص المهام والمساءلة.

فيما يلي بعض الأمثلة الدالة على اعتماد اللامركزية ورفع التدخل الحكومي:

- في عام 1994 اتخذت ولاية نيوجيرسي خطوة بإلغاء «مجلس التعليم العالي» كما ألغت وظيفة المستشار (رئيس الجامعة) وعدداً لا بأس به من وظائف وزارة التعليم العالي، واستعاضت عنها بإحداث هيكلية أكثر بساطة وأكثر لا مركزية. فتولت المجالس الخاصة بالمؤسسات مسؤولية التعليم والبرامج الأكاديمية وأمور العاملين فيها وترشيح أمناء المؤسسات وكذلك أمور التشييد والبناء. وكان هذا النظام الجديد يعتمد على «التنظيم الذاتي» (McLarin, 1994, McLenden, 2000, p.17).
- في ولاية كولورادو منحت إحدى المؤسسات خطة تمويل لعشر سنوات، وحررت من تدخل الولاية مقابل خطة تم الاتفاق عليها بخصوص قياس الأداء. وهناك مؤسستان أخريان تحررتا من منظوماتهما وأعطيتا الحق بتشكيل مجلسيهما.

وقدم مشروع قانون إلى المجلس التشريعي يتم بموجبه استبدال مساعدة الولاية لدعم المؤسسات ببرنامج قسائم يحملها الطلبة إلى المؤسسات[2].

- في ولاية داكوتا الشمالية، تم التوقيع على قانون بعنوان «المرونة مع المساءلة» في عام 2001 يخول المؤسسات مرونة في الاتفاق ومنحاً إجمالية، ويعطي المؤسسات القدرة على الاحتفاظ برسوم التعليم والهبات الخاصة مقابل إجراءات جديدة في المساءلة (Gouras, 2002; State of North Dakota, 2001; Sullivan 2002; Hanson, 2000).

وفي بعض الولايات يوجد خليط من الدوافع بسبب الإرباك أحياناً وقد أفضى إلى سجال سياسي يقوم على مقايضة المساءلة بالحكم الذاتي، ولكن نتائج هذا السجال غير واضحة بسبب تسييس العملية. ففي ولاية فلوريدا، مثلاً، احتدم الجدال حول التحول المقترح باتجاه اللامركزية. تقدم حاكم الولاية بمشروع قانون إلى المجلس التشريعي، الذي وافق بالتالي عليه، يقضي بإلغاء مجلس الأوصياء Board of Regents، والاستعاضة عنه بمجلس جديد يشرف على العملية التعليمية بأسرها في جميع أنحاء الولاية. وأعطيت كل جامعة صلاحية إنشاء مجلس خاص بها يتمتع بصلاحيات واسعة. ولكن وبعد أقل من عام واحد على هذا التغيير، أجرى حاكم سابق لولاية فلوريدا في العام 2002 استفتاءاً حقق نجاحاً جيداً حول إجراء تعديل دستوري بشأن إعادة المجلس السابق، مما سبب إرباكاً كبيراً

في ذلك التوجه نحو المزيد من آلية الحكم الذاتي في المؤسسات (انظر Gibson, 2001; Hebel and Schmidt, 2002; Schmidt, 2003; Kumar, 2002). وبرغم ذلك، كان ثمة مقترحات جديدة قيد الدراسة في عامي 2003 و 2004 تقدمت بها الجامعات من شأنها أن تعيد الزخم لذلك التوجه نحو الابتعاد عن التدخل الحكومي.

أما في الولايات الأخرى فقد اقتصر الجدل على مسائل ذات علاقة بالمساءلة دون دراسة السبل الكفيلة بإحداث حكم ذاتي جديد في المؤسسات. مجلس التعليم

ففي ولاية الينوي أصدر مجلس التعليم العالي أمراً يقضي بأن تقدم جميع الجامعات والكليات سنوياً مجموعة «مؤشرات للأداء». وعلى كل فرع من الاختصاصات العلمية أن يضع لنفسه الوسيلة المناسبة لتقييم ما يتعلمه الطلبة. وتوضح هذه الخطة أن المجلس وأسرة التعليم العالي بأسرها «جادون بما يتعلق بالجودة والمحاسبة» ("Plan to Test Student Learning, Enact Performance Measures Top IBHE Agenda", 2003) وفي هذا الإطار، يتضمن الفصل السابع توصيفاً أكثر تفصيلاً للتغيرات في كل ولاية على حدة.

وعلى الصعيد الوطني يوجد تحرك متزايد لرؤية منظومة التعليم العالي في الولاية على أنها مجموعة مؤسسات تتنافس فيما بينها جميعاً من أجل مكان لها في السوق، وبحيث تتبع كل كلية أو جامعة عامة تفاصيل المهام وأسلوب المحاسبة لكل واحدة منها على حدة. ومع دخول عدد كبير من الجامعات والكليات الربحية والتي تمنح الدرجات العلمية إلى منظومة التعليم العالي لتضاف إلى المئات من المؤسسات الخاصة غير الربحية القائمة، أصبح نظام التعليم العالي مهيأ بصورة جزئية ليكون سوقاً. وبوجود أكثر من أربعة آلاف مؤسسة تمنح الدرجات العلمية لا يمكن إلا للسوق أن يخدم الجمهور العام بفاعلية. وظهر هذا التحول على مستوى العالم، حيث نجد بلداً بعد آخر ينحو نحو هذا التحول، وحتى في البلدان التي كان التعليم العالي فيها أقل تنوعاً وأكثر خضوعاً لتدخل الدولة بدأت تظهر طرق جديدة تهدف إلى خلق السوق وتشجيع الضغوط التنافسية.

أسباب التحول

لماذا يحدث هذا التغير في السياسة العامة في هذا الأوان؟ للإجابة عن هذا السؤال يمكن القول إن ثمة سببين رئيسين يتفاعلان لإحداث هذا التغيير. يتمثل السبب الأول في وجود مجموعة من القوى الناشئة بصورة طبيعية عن تزايد المنافسة، فكلما اشتدت هذه المنافسة بين الكليات والجامعات غير الربحية سواء الخاصة منها أو العامة

بسبب الضغط المتزايد الذي تحدثه الجامعات والكليات الربحية الجديدة والبرامج الافتراضية الجديدة يشتد إلحاح قادة المؤسسات العامة على مزيد من الحكم الذاتي. فاهتمامهم بالمزيد من الحكم الذاتي، وهو اهتمام قوي منذ الآن، يتزايد حالياً من خلال حجة جديدة يقدمونها مفادها: «نحن بحاجة لمزيد من الحكم الذاتي لكي ننافس».

ولعل أوضح مثال يبين كيف يفضي هذا الضغط إلى ما يرمي إليه هو ذلك التحرك الذي قامت به كلية داردن Darden لإدارة الأعمال التابعة لجامعة فرجينيا التي قررت أن تنهي وضعها في برنامج التمويل العام مع حلول العام 2008 لكي تشعر بالحرية في دخول ميدان المنافسة بفاعلية أقوى في سوق مربح وعلى درجة عالية من التنافس يضم النخبة من كليات الأعمال والتدريب التنفيذي. (وواقع الأمر أن كلية داردن تنفذ خطتها هذه في فترة زمنية أقصر من المخطط له، كما أن كلية القانون في الجامعة نفسها قد أعلنت أنها ستحذو حذوها). وعند تنفيذ هذه الخطة ستصبح هذه الكلية مؤسسة خاصة في رحاب جامعة عامة.[3]

لقد قادت ضغوط المنافسة معظم المؤسسات لتبحث بقوة عن موارد جديدة للدخل نذكر منها الارتفاع في رسوم التعليم الجامعي، واستخدام مبدأ «إدارة الالتحاق في الجامعة» بهدف زيادة الإيراد من الأقساط الجامعية والبرامج الافتراضية ومناسبات جمع التبرعات والعقود مع الشركات والمنح الخاصة بالبحوث. يقول دافيد كيرب David Kirp "يتزايد الحديث عن الأسواق، حتى بات أكثر من حديث – فالمال آخذ بالانتقال من الأطراف ويقترب من النواة، وبدلاً من أن يكون كسب المال وسيلة صار غاية.» (في اتصال شخصي مع دافيد كيرب بتاريخ 2003/3/19، وانظر أيضاً Kirp, 2003) . ومع تصاعد التحرك نحو الحصول على دخل جديد وبذلك تزداد نسبة الدخل الخاص أمام الدخل العام، يتزايد الضغط من أجل المزيد من الحكم الذاتي والتحرر من سيطرة الدولة. وفي غضون ذلك يتزايد عدد رؤساء المؤسسات العامة الذين صاروا يصفون جامعاتهم وكلياتهم بأنها «مؤسسة تتلقى مساعدة من الدولة» بدلاً من وصفهم لها بأنها «مؤسسة تابعة للدولة.»

أما الوجه الآخر للعملة فيتمثل في موقف حكام الولايات ومجالسها التشريعية ومجالس الولايات المرحب بفكرة السوق أكثر من أي وقت مضى ويصفون السوق بأنه قوة إيجابية. وفي هذا تحول كبير عن موقفهم السابق المنادي بحماية المؤسسات من السوق ومن المنافسة. ولعل حجتهم في هذا القول «إذا كانت خمسة عقود سابقة اتسمت بالتدخل الحكومي غير قادرة على تطوير طريقة فاعلة للمساءلة والاستجابة فلعل مبدأ السوق يكون قادراً على ذلك. «وفي هذا السياق ذكرت صحيفة American Statesman في تكساس: «يعتقد الكثيرون من المشرعين الجمهوريين أن المنافسة يجب أن تكون الوسيلة التي نضطر للجوء إليها. وهم يؤمنون بأن التعليم يجب أن يستجيب لقوى السوق شأنه في ذلك شأن الكهرباء والهاتف.» وإلى ذلك نقلت الصحيفة نفسها عن السيناتور في مجلس شيوخ الولاية فلورنس شابيرو Florence Shapiro قولها: «علينا ألا ننسى أن هذه المؤسسات مؤسسات عامة وأنه يتعين عليها أن تكون قوية المنافسة.» (Kay and Jayson 2003). وفي ولاية كولورادو أشار السيناتور في مجلس شيوخ الولاية كيث كينغ Keith King، وهو من الحزب الجمهوري، في حديثه بأنه آن الأوان «لفرض واقع السوق على التعليم العالي.»[4] يضاف إلى ذلك أن هذه الفكرة نفسها تكسب تأييداً كبيراً في البلدان الأخرى، نذكر منها على سبيل المثال السيدة مارغريت هودج Margaret Hodge وزيرة الدولة للتعليم العالي في المملكة المتحدة التي قالت على مسمع من الملأ إنها تحبذ فكرة الإصلاحات الجادة بنموذج السوق الحر التي تتيح للسوق أن «يلعب دوراً أكثر قوة في تقرير خيارات الطلبة والاستثمارات البحثية» والتي قد ينجم عنها إغلاق بعض المؤسسات (Crane, 2003, p.6).

ينبغي على الأسرة الأكاديمية أن تفهم حقيقة مفادها إن هذا الاهتمام بقوى السوق لا يأتي من فراغ، وإنما هو امتداد واسع لتحرك عريض باتجاه استخدام الأسواق في عدد كبير من القطاعات – وهذا ما فسره بعضهم بعبارة «التحول باتجاه اليمين.» فمثلاً، إن التغيرات الجارية حالياً في الاتصالات والرعاية الصحية وصناعة الخطوط الجوية تشكل سابقة لهذا التحول في القطاع الخاص. والتفكير الجديد

في الأسواق أوجد مقاربات واسعة التصور لما كان يعالج تقليدياً بالتدخل الحكومي. فالحكومة الفدرالية، على سبيل المثال، أوجدت منهجية بديلة لتدخلها في قضية البيئة، تتمثل في بيع وشراء «ائتمانات التلوث». وبموجب هذه المنهجية تستطيع الشركات التي تحرز تفوقاً في تحقيقها للمعايير الموحدة للانبعاثات الغازية المسببة للتلوث أن تراكم ائتماناتها وبالتالي أن تبيع من هذه الائتمانات إلى شركات أخفقت في تحقيق هذه المعايير. والهدف من هذا الإجراء يتمثل في كونه يشكل حافزاً اقتصادياً يدفع الشركات نحو الإقلال ما أمكن من الانبعاثات من تلقاء أنفسها، وكما قال أحد أنصار البيئة «يتعين علينا أن نضع قواعد اللعبة لكي تشعر الشركات أن مصلحتها الذاتية تكمن في حماية البيئة (Mandel, 1989 و Golden, 1999).

وإذا نظرنا إل القطاع العام نجد أن هذا التحول في سياسة التعليم العالي يعكس توجهاً مماثلاً نحو خلق سوق في التعليم الابتدائي والثانوي. وعلى صعيد الولاية، أفرز هذا التحول اندفاعاً في السياسة شهد تطوراً كبيراً من مدارس عامة تستقطب الطلبة من أنحاء المدينة وتقدم لهم مستوى رفيعاً من التعليم، إلى حرية اختيار المدرسة العامة، ثم المدارس ذات الامتياز الخاص، فالتعليم المنزلي والبرامج ذات القسائم – وهذه كلها نماذج للتنظيم تحمل التحدي القوي للهوية التقليدية للتعليم بصفته قطاعاً عاماً ذا درجة عالية من التدخل الحكومي.[5]

قوى السوق تتوجه نحو العالمية

يشاهد هذا التحول أيضاً خارج حدود الولايات المتحدة. ففي بلد إثر آخر يحدث هذا التحول نفسه نحو قوى السوق. ففي مصر وسنغافورة والصين وبولونيا وألمانيا وماليزيا، وغيرها العديد من الدول، تعمل الحكومات، ولأول مرة، على تشجيع إحداث الجامعات الجديدة الخاصة، وفي معظم الأحيان، بقصد الربح، فتصبح منافساً قوياً لجامعات الدول التقليدية. وفي العديد من البلدان الآسيوية، لا سيما في اليابان وكوريا الجنوبية والفيليبين والهند وأندونيسا، نجد غالبية الطلبة مسجلين في الجامعات

الخاصة وبنسبة قد تصل إلى 80 بالمائة في بعض الأحيان، (Lewis, Hendel, and Dundar, 2002، وانظر أيضاً Quddus and Rashid, 2000). ومؤخراً أعلنت حكومة سنغافورة أنها سوف تلبي احتياجات النمو المتوقع في أعداد الداخلين إلى مؤسسات التعليم العالي من خلال توسيع القطاع الخاص وهو قطاع كبير حالياً، والإبقاء على عدد الجامعات الرسمية البالغ ثلاث جامعات.[6] وفي عام 1996 أدخلت الحكومة الماليزية تعديلات في سياستها التعليمية إذ سمحت بإنشاء فروع لجامعات دولية على شواطئها (Bennel and Terry, 1998). كما تخطط أندونيسيا لتوسيع نظامها التعليمي وفق النموذج الذي اعتمدته ماليزيا عام 1996 (Banks and Mc Burnic, 1999). وفي الصين يعكس ظهور مؤسسات min ban، أو المؤسسات الخاصة التي يديرها الأشخاص، اعتقاد الحكومة أن ثمة حاجة إلى قطاع خاص في التعليم العالي يؤمن لجميع الطلبة فرص التحصيل العلمي العالي وبخاصة أولئك الذين لم يحرزوا درجات عالية في الامتحانات. وقد أحدثت نحو ألف مؤسسة min ban اعتمد منها مائة من قِبَل الحكومة. ولكن لم يصدر حتى الآن التشريع اللازم لتوصيف هيكلية هذا القطاع (Altbach, 2002). وكذلك الأمر في بولونيا حيث كان معدل النمو للمؤسسات الخاصة مثيراً للإعجاب. فقد ارتفع عدد هذه المؤسسات من الصفر إلى نحو مائتين في غضون إحدى عشرة سنة، وأكبر هذه المؤسسات أكاديمية العلوم الإنسانية والاقتصادية إذ بلغ عدد الطلبة الملتحقين فيها عشرين ألفاً وقد حصلت مؤخراً على الموافقة لتقديم برامج شهادة الدكتوراه (Lewis, Hendel, and Dundar, 2002، وفي اتصال شخصي مع Makary Krzysztof Stasiak في كانون الثاني/يناير 2003).

وفي حالات عديدة – نذكر منها الصين وبريطانيا ونيوزيلندا واستراليا – يمثل هذا التحرك نحو تشجيع المنافسة بين المؤسسات الرسمية امتداداً لذلك التحول العريض في فلسفة الحكومات حيال السوق. واستطراداً نقول إن تركيز الحكومات في بريطانيا العظمى والتشيلي ونيوزيلندا، وكذلك في الولايات المتحدة على قوى السوق اشتمل على بعض الجهود الهادفة إلى تطبيق ذلك في المدارس الابتدائية والثانوية.

الدوافع المتباينة للقادة الأكاديميين والسياسيين

على الرغم من أن العديد من القادة الأمريكيين على الصعيدين السياسي والأكاديمي قد تقبلوا قوى السوق وآمنوا بها، إلا أن الدوافع لدى هاتين الجماعتين من القادة متباينة. فقد أظهرت الحوارات التي أجراها «مشروع المستقبل» وجماعات الهدف الرسمية مع قادة من كلتا الجماعتين اختلافات شديدة التباين (Immerwahr 2002). وبرغم ذلك، فإن كلا الجماعتين ترى أن التعليم العالي في أمريكا هو الأفضل في العالم. لكن حكام الولايات والمشرعين يرون فيه مشكلات كبيرة تتراوح ما بين الفشل في معالجة التكاليف المتزايدة بإطراد والافتقار إلى عملية تقييم التعلم. وهم يريدون طريقة معينة للمساءلة والمحاسبة. ومن جهة أخرى فلا يرى رؤساء الكليات والجامعات، خطورة في تلك المشكلات التي يتحدث عنها القادة السياسيون لكنهم يريدون المزيد من التمويل ومن الحكم الذاتي (انظر الفصل الخامس).

وإذا ترك هذا الخلاف على حاله فمن المرجح أن يؤدي إلى تفاقم المجابهة بينهما. ولكن توجد فرصة سانحة للمقايضة، وهي مزيد من الحكم الذاتي مقابل مزيد من المساءلة والمحاسبة. فالذي يريده قادة الولاية، والذي قد يخدم الجمهور العام بفاعلية كبرى، هو رقابة الولاية التي تتكون من عاملين رئيسين هما وجود بيان للمهمات ومجموعة من الوسائل العملية لتقييم الأداء المؤسسي. والذي يريده قادة المؤسسات هو المزيد من الحكم الذاتي في تشغيل المؤسسة بحيث تفي بالمهام المتفق عليها. وفي هذا السياق ومرة أخرى تبرز نزعة جديدة على الصعيدين المحلي في معظم الولايات، والعالمي في عدد لا بأس به من البلدان تقضي بتجريب منهجية جديدة تتجسد في العبارة التالية: مزيد من الحكم الذاتي في تشغيل المؤسسة مضافاً إليه اتفاق مع الدولة يتضمن مهمة محددة للمؤسسة تجري محاسبتها على أساس هذه المهمة كما يتضمن الطريقة التي تقيس بها المؤسسة أداءها وترفع تقاريرها بهذا الشأن.

ولعل أفضل الأمثلة التي توضح اتفاقاً فاعلاً حول الأداء تم التوصل إليه بين الحكومة والقادة الأكاديميين من خلال مفاوضات بناءة هو ذلك الاتفاق المعمول به حالياً لدى كلية المناجم في كولورادو. يتألف هذا الاتفاق من أربع صفحات ويتضمن بياناً واضحاً حول رسالة المؤسسة، بحيث لا يكون طويلاً بإفراط ولا بيروقراطياً، ويحدد معايير الأداء التي يراها الأساتذة والإداريون في كلية المناجم مناسبة لمؤسستهم. ويحدد هذا الاتفاق الطريقة التي تكون فيها هذه الكلية مسؤولة عن تقديم برامج التعليم والتدريب وتحديد معدلات التخرج وقياس مخرجات التعلم من خلال استطلاعات وامتحانات الترخيص المحددة في ميدان الاختصاص، بالإضافة إلى الطريقة التي ترفع فيها التقارير إلى هيئة التعليم العالي ("Performance Agreement: Colorado School of Mines and CCHE for FY 2002-2007", 2002).

بيد أن التفاوض في شأن الحكم الذاتي والمساءلة ليست سهلة ويسيرة، ذلك إن عوامل عديدة تتدخل في هذا الجدال ولا تستبعد السياسة منها. ولدينا مثال شديد الوضوح للنزاع حول الأداء والمساءلة. فقد اشتبك حاكم ولاية كنتكي Kentucky بول باتون Paul Patton مع تشارلز وثنغتون Charles Wethington الذي كان آنذاك رئيس جامعة كنتكي في معركة سياسية عنيفة جداً.

فقد اقترح الحاكم إعادة تنظيم الجامعة بحيث يتم فصل كليات المجتمع في الولاية وإخراجها عن سيطرة الجامعة، وكان الهدف من هذا الاقتراح إعطاء شيء من الحرية للجامعة لكي تركز على رسالتها – وتحديداً تحسين وضعها المتراجع كجامعة بحثية، وفي الوقت نفسه يكون من شأن هذا التغيير تطوير كليات المجتمع بحيث تصبح مراكز لتطوير المهارات والفرص التعليمية التي كانت الولاية بحاجة ماسة لها، وهو عمل كانت الجامعة لا تعيره اهتماماً. وعلى الرغم من إضافة مبلغ 50 مليون دولار لميزانية الجامعة لم تكن قيادة هذه الجامعة على استعداد للموافقة على ذلك الاقتراح الذي رأت فيه انتقاصاً لحماها وفقدان مجموعة كليات المجتمع التي كانت عوناً لها في تطوير دعم سياسي لها على مستوى الولاية. لكن الحاكم قدم الدلائل المقنعة لهذا

التغيير المطلوب وتمكن من الفوز. وقد جاء في تقرير أصدره المركز الوطني لنظم إدارة التعليم العالي National Center for Higher Education Management System، «إن التقدم الذي شهدته ولاية كنتكي منذ صدور التقييم عام 1997 أمر رائع حقاً» ثم يمضي التقرير مبيناً أن المؤسسات القائمة تواصل المنافسة فيما بينها بطمع شديد وتبحث عن وسائل «لإنهاء هذا النظام» في سبيل مكاسب قصيرة الأجل، وهذا ما يبرز الحاجة إلى إبرام اتفاق بين الولاية وكل مؤسسة على حدة يحدد مهمة المؤسسة ويرسم طريق التعاون فيما بين الجامعات والمشرعين (Chellgren, 2002 وانظر أيضاً Hawpe, 2003; "Turf Battles Still Endanger State's Higher Education," 2002)

الفرصة في الأزمة الحالية حول الميزانية

تمثل الأزمة الراهنة في ميزانيات حكومات الولايات فرصة لاتخاذ خطوات نحو المقايضة على النحو الذي جرى في ولاية كنتكي. ففي الأساس تعاني الولايات كافة من ثغرات في ميزانياتها، وفي العديد منها تكون هذه الثغرات حادة وشديدة. وقد أشار التقرير الصادر في نيسان/أبريل عام 2002 عن المؤتمر الوطني للمجالس التشريعية للولايات أن ثلاثاً وأربعين ولاية تعاني عجزاً في ميزانيتها، وارتفع هذا الرقم إلى أربع وأربعين في العام 2003، كما تزايدت نسب هذا العجز منذ ذلك الحين. ولما كان حكام الولايات والمشرعون غير قادرين على تقديم التمويل الكافي باتوا أكثر انفتاحاً للمناقشات حول الحكم الذاتي. وكذلك رؤساء المؤسسات الذين يسعون جاهدين لتوسيع موارد الدخل لمؤسساتهم (وبصورة خاصة عن طريق رسوم التعليم) هم أيضاً أكثر انفتاحاً للحديث حول طريقة الحكم، إنه إذن الوقت المناسب لاعتماد مقاربة بناءة تكون أكثر واقعية.[7]

يقول المسؤولون في جامعة كولورادو، على سبيل المثال، إنهم في مواجهة هذا التعديل الدستوري الذي تم بالاقتراع والذي أرسى حدوداً للانفاق الحكومي منذ عام 1992 «بحاجة إلى المزيد من المرونة بغية جذب أعضاء هيئة تدريس جيدين والاحتفاظ

بهم وتحسين البرامج الأكاديمية واستخدام الأموال التي لديهم بفاعلية أكبر» (Hebel, 2002, p.A29). وقد اقترحوا إجراء مقايضة معتبرين أن الجامعة تتلقى نسبة من وارداتها من الولاية تتجه نحو التناقص، ومقابل ذلك تصبح الجامعة «مشروع أعمال تابع للدولة» يتمتع بالمزيد من السيطرة على بعض الأمور مثل تحديد الشراء ورسوم التعليم. والجدير بالذكر أن وضعية مشروع أعمال تابع للدولة قد أقره المجلس

التشريعي، لكن حاكم الولاية رفض ذلك مستخدماً حقه في النقض «الفيتو» في حزيران/يونيو عام 2003 ("Owens Ties CU's Purse Strings" 2003; Hebel, 2002) لكن هذه الفكرة أعيدت للمناقشة في عام 2004.

وعلى نحو مماثل تقدم رؤساء المؤسسات في ولاية أوريغون باقتراح إلى المجلس التشريعي لاجراء مقايضة غير رسمية سميت بـ «الصفقة». يقضي هذا الاقتراح بأن تقدم الولاية تمويلاً إلى جامعاتهم يصل إلى نحو 80 بالمائة من وسطي ما يمنح إلى مجموعة من الجامعات المماثلة في ولايات أخرى، وبحيث ترتفع هذه النسبة إلى 90 بالمائة خلال خمس سنوات، وتحصل الجامعات على حق سيطرتها على رسوم التعليم «ومبادرات مرونة» تتيح لها المزيد من الحكم الذاتي في عملياتها. وبالمقابل توافق الجامعات على رفع أعداد الطلبة الملتحقين فيها من 78000 إلى 100000 ومضاعفة تمويل البحوث وزيادة معدلات التخرج، وإبقاء التكاليف على دافعي الضرائب دون الحد الوسطي على الصعيد الوطني وتحديد نسبة معينة من وارداتها كمساعدات مالية تقدم إلى الطلبة المعوزين ("Universities Ask for Freedom to Set Own Tuition Policies", 2003).

وفي ولاية ماساتشوستس اقترح الحاكم مت رومني Mitt Romney إعادة هيكلة الجامعات العامة بحيث تجري خصخصة جزئية لمنظومة الجامعة. ويلغى مكتب منظومة جامعة ماساتشوستس، ويصبح المجمع الجامعي الرئيس في أمهيرست Amherst يتمتع بحكم ذاتي واسع، وترفع رسوم التعليم كثيراً لتغطية التخفيضات في الميزانية (وقد

تصل نسبة الزيادة في بعض الحالات إلى 28 بالمائة)، وتعاد هيكلة بعض الجامعات الأخرى وكليات المجتمع لتصبح تجمعات إقليمية تتعاون فيما بينها في بعض المجالات مثل اتفاقية الشراء. ولكن هذا الاقتراح انقلب صراعاً سياسياً، ذلك أن الرئيس السابق لمنظومة جامعة ماساتشوستس، وليام بلغر William Bulger، وقد كان الرئيس السابق لمجلس الشيوخ في هذه الولاية، اتهم رومني «بمحاولة جعل الشركات تتولى أمور التعليم العالي» (Healy 2003, p.B1؛ وانظر أيضاً Russel, 2003; Healy and Russel, 2003; Butterfield, 2003). ولما رأى رومني نفسه معرضاً لهجوم بخصوص أمور أخرى، تنحى عن منصبه، وهكذا تم التخلي عن مشروع إعادة هيكلة المنظومة الجامعية، ولكن يجري تطبيق بعض عناصر هذا المشروع بشكل تدريجي.

يتضح لنا مما تقدم أن هذه المقترحات كلها تتضمن أفكاراً حول كيفية إصلاح التعليم العالي والطريقة الأفضل لمعالجة أزمة الميزانية وكذلك أموراً سياسية بحتة. وفي بعض الحالات، كولورادو وأوريغون على سبيل المثال، كانت هذه الاقتراحات تعكس توجهاً متزايداً لدى رؤساء الجامعات ليظهروا بأنهم «ذوو موضع في الولاية» بدلاً من «متلقي الدعم من الولاية» وهدفهم في ذلك أن يناوروا للحصول على مزيد من الحرية أمام تدخل حكومة الولاية.

المخاوف إزاء حصة الدولة من التمويل

مع تزايد التحرك نحو البحث عن موارد دخل جديدة خلال العقد الماضي ازداد الشعور السائد لدى قادة التعليم العالي بأن حكومة الولاية تتخلى عنهم. فقد أكد هؤلاء القادة أن الدعم الحكومي في تناقص مستمر، وليس لديهم أي خيار سوى البحث عن دخل جديد من مكان آخر، وأشاروا إلى أن وضع الخصخصة المتزايدة يتطلب مزيداً من الحكم الذاتي والاستقلال عن الدولة[8]. كان مارك يودوف Mark Yudof من جامعة تكساس رائداً في الحديث عن هذا الموضوع علناً، لا سيما حين قال: «من المؤسف أن الاتفاق بين الولايات وجامعاتها الرئيسة آخذ في التدهور منذ

خمسة وعشرين عاماً، وهذا ما جعل الجامعات البحثية العامة تستنفد مواردها غير الكافية – أقساط جامعية منخفضة ومخصصات محدودة جداً» (Yudof, 2002 a, p.18 وانظر أيضاً Yudof, 2002b) وفي سياق منفصل ذكرت الرابطة الأمريكية لجامعات وكليات الدولة: «إن «كعكة» إجمالي التمويل للولايات والمؤسسات قد كبرت كثيراً، لكن القطعة المخصصة للتعليم العالي من كعكة التمويل هذه لم تكبر بالقدر نفسه، ولم تكبر كذلك حصة الولاية في كعكة تمويل التعليم العالي» (American Association for State Colleges and Universities, 2001, p.2).

ولكن حين نظر توم مورتنسون Tom Mortinson، المحلل في شؤون التعليم العالي، إلى هذه المعطيات من منظور آخر، رأى أن مخصصات أموال الولاية من الضرائب لكل 1000 دولار من دخل الأشخاص بدأت بالانخفاض منذ عقد السبعينيات ("State Investment Effort in Higher Education, FY 1962 to FY 2003", 2002)

وبرغم تعاطفنا مع رؤساء المؤسسات في رغبتهم بالمزيد من الحكم الذاتي، إلا أن تحليلاتنا لواردات الولاية تعطي نتائج مختلفة عما تقدم. فقد كانت مخصصات التعليم العالي في ميزانية الولاية في تزايد خلال العقدين الأخيرين (وذلك إلى أن وقعت أزمة الميزانية في السنتين الأخيرتين) حتى لو حسبت على أساس ما بعد التضخم المالي ولكل طالب بمفرده (انظر الشكل 3.1). ففي السنوات العشر الأخيرة وحدها (1993-2003)، كانت المبالغ التي أنفقتها حكومات الولايات على التعليم العالي تتزايد بمعدل وسطي قدره 60.2 بالمائة (أو نحو 13 بالمائة إذا حسبت على أساس ما بعد التضخم المالي ولكل طالب بمفرده، Grapevine Project 2003، وانظر أيضاً Callan, 2002)[9]. فالقضية إذن هي: برغم أن تمويل الدولة كان يتزايد إلا أن الكليات والجامعات كانت تتوسع في موارد أخرى للدخل (الأقساط الجامعية، البحوث التي تحظى بالرعاية والتعاقد مع الشركات ومناسبات جمع الأموال والتبرعات).[10] ونتيجة لذلك باتت المخصصات من الولاية تمثل الآن حصة أصغر من السابق من إجمالي ميزانية المؤسسات العامة – وليس السبب في ذلك تناقص هذه الحصة، بل لأن الدخل

من موارد أخرى كان يتزايد بسرعة أكبر لتتمكن المؤسسات من إشباع «شهيتها التي لا تنطفئ» كما قال بات كالان، رئيس المركز الوطني للسياسات العامة والتعليم العالي (Allen, 2002, p.1).

الشكل 3.1 الواردات للمؤسسات العامة لكل طالب معادل يداوم دواماً كاملاً (بالسعر الثابت للدولار)

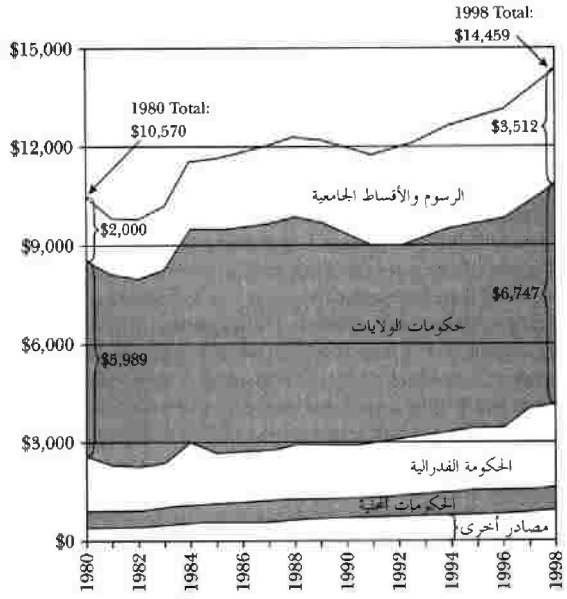

وبينما تواجه الحكومات في الولايات كلها وفي العالم بأسره تلك التكاليف العالية لضرورة توسيع فرص الحصول على التعليم العالي أمام شريحة واسعة من السكان ومحاولة موازنة احتياجات التعليم العالي مع غيرها من القضايا الاجتماعية الملحة مثل الرعاية الصحية أو دعم التعليم الابتدائي والثانوي، فإنها في الوقت نفسه ترغب، بل تتوق لرؤية موارد أخرى لتمويل الجزء الأكبر من التعليم العالي. وحيال هذا الانخفاض الراهن في تمويلات الولاية، حيث حصلت انخفاضات حقيقية في بعض الولايات (ثلاث عشرة ولاية حتى شهر آذار/مارس 2003)، فإن هنالك رغبة أشد وأقوى لدى الولايات لترى العبء الأكبر يزاح عن كاهلها لتحمله موارد أخرى (الواضح

أنها موارد الأقساط الجامعية رغم كونها رغبة عن مضض).[11] ومع ذلك، لا يزال القادة السياسيون يرون صفة الاستعجال للأغراض العامة للتعليم العالي ويريدون المزيد من المساءلة والمحاسبة ليست فقط مقابل تلبية المطالب والزيادات الكبرى في تمويل الولاية خلال العقود الخمسة الماضية، بل إنها مطلوبة أيضاً بسبب أهمية التعليم العالي في رفاه الولاية (Wellman, 2002).

قوى السوق والاحتياجات العامة

تحمل قوى السوق في هذه الحالات التي شاهدناها الوعد بتحسين الأداء في سبيل تلبية الاحتياجات العامة. فبعد أن تحررت قطاعات الطيران والاتصالات من التدخل الحكومي، حصد عامة الناس منافع انخفاض التكلفة على المستهلك. وفي قطاع التعليم العالي حين بدأ تطبيق قانون GI (الذي يمكن المجندين من متابعة تعليمهم العالي) في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان هذا القانون بمثابة بدايات لسوق جزئي في التعليم العالي ذلك أنه وضع الأموال في أيدي الطلبة الذين حملوها معهم إلى الجامعات. وكانت النتيجة أن أمكن التغلب على معارضة رؤساء الجامعات الذين أبدوا هذه المعارضة أصلاً للقانون نفسه، ولكنهم فيما بعد استجابوا بحماس شديد لوجود هؤلاء الطلبة الذين يملكون الأموال الكافية. وكان من شأن ازدياد أعداد الطلبة المنتسبين إلى التعليم العالي فيما بعد أن تغيرت نظرة العامة بخصوص من سيدخل الجامعة وما هي أعداد الطلبة المنتسبين، وهذا ما أدى بالتالي إلى تزايد متواصل في فرص الدخول إلى الجامعة وفي العدد الإجمالي للطلبة الملتحقين في الجامعات (Bennett, 1996).

لكن قوى السوق تحمل في ثناياها أخطاراً مثلما تحمل الوعود البراقة وما على المرء إلا أن يتذكر التجربة الأمريكية في ميدان الرعاية الصحية التي نجم عنها حرمان قطاعات واسعة من السكان من هذه الخدمة. إذ تشير الإحصاءات الخاصة بالرعاية الصحية أن ما يقرب من 44.5 مليون نسمة كانوا دون تغطية، وهذا الرقم يشكل 15 في المائة من إجمالي عدد السكان (مكتب الإحصاء للولايات المتحدة 2000). وعلى

الأرجح الأعم، يحتمل أن تكون الأقليات والفقراء والعاطلون عن العمل دون تغطية في هذه الرعاية. وكما قال أحد الخبراء في تلخيصه لهذه الحالة: «إن السوق يدمر نظامنا للرعاية الصحية ... كانت لدينا سياسات طوال عقد ونيف تهدف إلى جعل الرعاية الصحية عملاً من الأعمال التجارية، وقد فشلت جميعاً» (Stolberg, 1999, p.A18)[12] وعلى المرء أن يتذكر أيضاً الأوجاع التي نعانيها من صناعة الطاقة في تلك الولايات التي جربت التحرر من التدخل الحكومي.[13]

توجد حالياً إشارات بأن ضغوط السوق في قطاع التعليم العالي تسبب انحساراً في الأغراض العامة ذات الأهمية الكبرى في هذا القطاع. فالتدافع من أجل التحاق ما يقال إنهم طلبة متفوقون والارتقاء في المراتب الجامعية قد أفضى إلى ضغط على الولايات وعلى الحكومة الفدرالية والمؤسسات يهدف إلى توسيع مجالات المساعدة الممنوحة للتفوق – حيث الغاية من هذه المساعدة جذب الطلبة

المتفوقين – وذلك على حساب المساعدات التي يفترض أن تمنح لطلبة بحاجة لعون مالي. وهنالك جامعات تتلهف لتأمين تمويلات البحوث من الشركات ووقعت عقوداً منحت بموجبها حقوق النشر للشركات الراعية لها. إضافة لذلك، عمدت مؤسسات قليلة العدد بدأت تشعر بالضغوط السلبية للسوق على الاندماج والاتحاد مع مؤسسات أخرى (Martin and Samels, 2002). لقد بات المرء في كل مكان يسمع أصواتاً متعالية حول تحويل التعليم إلى سلعة (وهذا يعني انخفاض قيمة التعلم ليصبح مجرد «فرصة للكسب بعد التخرج») وحول البحث عن موارد أخرى للأغراض الأساسية من التعليم العالي مثل التعليم والتعلم وما يقدمه من خدمات (Kirp, 2002، وانظر أيضاً Benson and Harkavy, 2003). لا يستطيع التعليم العالي لا يستطيع أن يقبل قبولاً أعمى بالنتائج السلبية للسوق (انظر الفصل السادس من أجل تفاصيل أخطار السوق) فقد آن الأوان للتفكير ملياً وبعناية فائقة بالطريقة المثلى لوضع هيكلية للسوق بحيث ينجح ليس في خلق المساءلة والمحاسبة في المؤسسات فحسب بل في ضمان وجود نظام للتعليم العالي يخدم الاحتياجات بعيدة المدى للمجتمع.

التحضير لسوق ناجح

في ظل هذه الظروف المتمثلة بتنامي المنافسة وازدياد تنوع موارد الدخل والاهتمام الذي يبديه صناع السياسات باستخدام قوى السوق لتحقيق قدر معقول من المحاسبة في المؤسسات تبقى النقطة الأساسية كيف يمكن وضع الهيكلية المناسبة لقوى السوق.[14] فالمناقشة وحدها لا يمكن أن تؤدي تلقائياً لجامعات وكليات أفضل مما لدينا. بل ينبغي أن تكون هذه القوى قوية وفاعلة بحيث تعمل على تشجيع التغيير وفي الوقت ذاته ينبغي توجيهها أو تقييدها بحيث يمكن تفادي حصول أي ضرر مهما يكن. وليس هذا ببعيد عن الواقع ففي الأسواق جميعها توجد درجة معينة من التدخل الحكومي أو توجيه معين نتيجة التدخل الاستراتيجي للحكومة.

لقد تعلمت الولايات المتحدة وبتكلفة عالية من أشكال الفساد الذي استشرى مؤخراً في الشركات، وبخاصة شركة إنرون Enron وشركة وورلدكوم Worldcom أن الشفافية – أي وجود معلومات ذات أهمية يمكن الاعتماد عليها – أمر بالغ الأهمية لوجود سوق فاعل. والشرط الأساسي لسوق قادر على العمل والنجاح في التعليم العالي يقتضي وجود معلومات حول أداء المؤسسات. وفي هذا الإطار اقترحت بعض الولايات أن يطلب إلى المؤسسات الإعلان عن المعلومات اللازمة لجعل السوق ناجحاً. ففي شهر أيار/مايو عام 2003 فاز اقتراح جرى التصويت عليه في «مجلس المحافظين» للمؤسسات العامة في ولاية فلوريدا يقضي بإحداث «لجنة المحاسبة»، حيث تقوم هذه اللجنة بدراسة مقدار ما يتعلمه الطلبة (أو مقدار ما لا يتعلمونه) في المؤسسات العامة داخل الولاية. وتعتزم الولاية محاسبة هذه المؤسسات العامة مثلما تحاسب المدارس الابتدائية والثانوية. وبموجب هذه الخطة لن تربط التقييمات بمقتضيات التخرج، بل بتمويل المؤسسة. وفي معرض حديثه عن هذه الخطة يقول ستيف أوهلفلدر Steve Uhlfelder أحد أعضاء المجلس الحاليين «أريد أن أعرف أي الجامعات تؤدي عملها على خير وجه.» وهذا ما يريد معرفته أعضاء المجلس الآخرين إضافة لحاكم الولاية جيب بوش Jeb Bush الذين يريدون «الاطمئنان بأن الطلبة يتعلمون حقاً» (Kumar, 2003, P.18).

والجدير بالذكر أن بعض الولايات مثل كنتكي ونورث كارولاينا وويسكونسن قد اشترطت على المؤسسات العامة لديها أن تشارك في الاستطلاع الوطني حول مدى مشاركة الطلبة National Survey Student Engagement NSSE. وقد أكدت هذه الولايات الثلاث أن نتائج الاستطلاع سوف تستخدم كمؤشرات أداء في المؤسسات التابعة لها – وربما في تمويلها (Kuch, 2003). ومن المتوقع أن تكون نتائج هذا الاستطلاع مصدراً لمعلومات أفضل عند الطلاب حين يقومون باختيار الكلية أو الجامعة التي سينتسبون لها.

إن حكام الولايات والمشرعين والمجالس بحاجة لوضع سياسات تشجع النواحي الإيجابية لقوى السوق وفي الوقت ذاته تخفف من الآثار السلبية لها. وعلى قادة المؤسسات أيضاً أن يضعوا استراتيجيات تضمن النجاح لجامعاتها وكلياتها في هذه البيئة الجديدة. وينبغي ألا يغيب عن بالهم أن مقدرة المؤسسات وقادتها على مواكبة هذا المستوى الجديد من التغيير عامل أساسي كبير الأهمية في نجاح المؤسسات وبقائها لا سيما وأن قوى السوق قد برزت فعلاً وهي تعمل بفاعلية في قطاعات أخرى من المجتمع. (انظر الفصول السابع والثامن والتاسع والعاشر من أجل تفاصيل المقترحات، والفصل الحادي عشر من أجل مقترحات خاصة باستراتيجيات المؤسسات.)

الحاجة للحوار

بغية بناء هيكلية جديدة للتعليم العالي تكون أكثر فاعلية ينبغي حصول تغيير آخر غير الذي تقدم ذكره، ألا وهو إطلاق حوار جاد، وفي كل ولاية على حدة، يشارك فيه القادة السياسيون والأكاديميون وكذلك قادة المجتمع، بخصوص طريقة إعادة هيكلة التعليم العالي.

فالحوار ضروري ليتمكن جميع الفرقاء من دراسة البدائل وتبادل المعطيات وإجراء التحاليل حول أسئلة ذات أهمية بالغة، لها علاقة مباشرة بالتحرك نحو سوق التعليم العالي. ما هو الدور الملائم للولاية؟ وما هو الشيء الذي يتعين على الولاية أن تدعمه مالياً لكي تتمكن من تلبية الأغراض العامة الأساسية؟ وما هي مسؤوليات المؤسسات؟

والحوار أيضاً يخدم هدفاً آخر، هو بناء التفاهم والدعم لدى عامة الناس، وهذا أمر جوهري إذا أريد لهذه المقاربة الجديدة أن تنجح على المدى البعيد. نقصد بالحوار هنا ما هو أكثر من مجرد مناقشة – بل هو عملية معقدة من النقاش والتفاوض يتم من خلالها تحويل الأفكار إلى سياسة تنتهج.

وهذا يعني بالتالي التغلب على نفور كل من صناع السياسات والقادة الأكاديميين من المشاركة في أي نقاش جوهري يجمعهما معاً حول طبيعة التعليم العالي. إن غياب هكذا حوار وغياب التخطيط الواعي قد يؤدي إلى انجراف منظومة التعليم العالي نحو نموذج جديد ذي توجه نحو السوق ويكون خالياً من القيود اللازمة ويفضي إلى الانحسار المتواصل للأغراض الأساسية للتعليم العالي. وهو نموذج يصعب تغييره بعد أن توضع أسسه. وتكون النتيجة الحتمية خسارة المجتمع لبعض المزايا الأساسية للتعليم العالي وهي مزايا جوهرية لمجتمع حر وفاعل.

وللوقت أهميته البالغة. إذ ينبغي على القادة السياسيين الاهتمام بهذه الأمور ومعالجتها بينما لا يزال النظام في حالة تغير متواصل وقبل أن يستقر على حال معينة ربما يصعب تغييرها فيما بعد. وكما اكتشفت المجتمعات في سائر أرجاء العالم، يصعب، بل يستحيل، إجراء أي تغيير في التحرك نحو السوق إن لم يكن قد أشبع درساً وتفكيراً. لذلك ينبغي على قادة الكليات والجامعات أن يعرفوا مسؤولياتهم في الانضمام إلى القادة السياسيين والعمل على وضع سياسات غنية بأفكارها تصون وتحفظ الطبيعة الأساسية للتعليم العالي وإسهاماته من الآن وقبل فوات الأوان. ويتعين عليهم أن يعرفوا أيضاً أنه لكي تنجح المؤسسات في عملها في بنية متغيرة، تحتاج كل واحدة منها إلى استراتيجية خاصة بها تعينها في التركيز على الأشياء التي تفعلها على أفضل وجه وفي أسلوب تحسين أدائها.